

نصيحة روزفلت في التعامل مع بنوك أميركا العملاقة؟

الثلاثينيات من القرن العشرين تم فرض أسقف لأحجام المصارف. كما بُذلت بعض الجهود للحفاظ على مثل هذه القيود في قانون رابجل-نيل في عام 1994. ولكن كل هذه القيود نحتت جانباً أثناء عملية إزالة القيود التنظيمية طيلة السنوات الخمس عشرة الماضية.

ولكن الآن نشأ نوع جديد من مكافحة الاحتكار - في هيئة تعديل كانيورسكي. الذي كانت لغته بمثابة جزء لا يتجزأ من مشروع قانون دود-فرانك، وبمجرد تحول مشروع القانون إلى قانون فعلي، فإن الأجهزة التنظيمية الفيدرالية سوف تتمتع بالحق وتحمل المسؤولية عن الحد من أحجام المصارف الضخمة. كلما لزم الأمر وتفكيكها إذا فرضت "خطراً داهماً" على الاستقرار المالي.

وهذا ليس احتمالاً نظرياً - جُلت هذه المخاطر بوضوح في أواخر عام 2008 وأوائل عام 2009. وبظل من غير المؤكد بطبيعة الحال ما إذا كان الفاعلون على التنظيم سوف يتخذون مثل هذه الخطوات، ولكن طبقاً لتعبير النائب بول كانيورسكي، القوة الدافعة الرئيسية وراء هذا التعديل، فإن "الدرس الأساسي المستفاد من العقد الماضي هو أن القائمين على التنظيم المالي لا بد وأن يستخدموا سلطتهم بدلاً من تدليل أصحاب المصالح في الصناعة".

وربما كان كانيورسكي محقاً في اعتقاده بأن الأمر لا يحتاج الكثير من الجهد، فهو يقول: "إذا أقدم شخص واحد فقط من القائمين على التنظيم على استخدام هذه الصلاحيات غير العادية (تفكيك المصارف الأضخم من أن يُسمح لها بالإفلاس) ولو لمرة واحدة، فإن هذا من شأنه أن يبت رسالة قوية. رسالة قادرة على إرغام شركات الخدمات المالية على إصلاح الكيفية التي تنصرف بها إلى الأبد".

إن الجهات التنظيمية قادرة على القيام بالكثير. ولكنها تحتاج إلى التوجيه السياسي من أعلى المستويات من أجل إحراز تقدم حقيقي، وإذا كان شعار تبدي روزفلت المفضل هو "خذت بلطف واحمل عصا غليظة"، فإن تعديل كانيورسكي يُعد بمثابة عصا غليظة للغاية. ولكن ترى من قد يُقدم على التقاطها واستخدامها؟

كبير خبراء الاقتصاد الأسبق لدى صندوق النقد الدولي، خدمة خاصة من بروجيكت سنديكيكيت للاعمار والاقتصاد



سيمون جونسون

واشنطن العاصمة - قبل ما يزيد قليلاً على المائة عام، قادت الولايات المتحدة العالم نحو إعادة النظر في كيفية عمل الشركات التجارية الكبرى - ومنتى ينبغي تقييد قوة مثل هذه الشركات، وحين نسترجع الماضي الآن فسوف يتبين لنا أن التشريع الفاصل - ليس فقط في الولايات المتحدة، بل وعلى المستوى الدولي أيضاً - كان قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار لعام 1890. والواقع أن مشروع قانون دود-فرانك للإصلاح المالي، والذي يوشك مجلس الشيوخ الأميركي على إقراره، يفعل بالعمل المصرفي أمراً مماثلاً - طال انتظاره.

ولكن مجرد تولي الرئيس تيودور روزفلت لهذه القضية، حول ذلك القانون إلى أداة قوية يمكن استخدامها لكسر الاحتكارات في مجال الصناعة والنقل، وبهذا نجح روزفلت ومن ساروا على خطاه في تحويل إجماع الآراء إلى الاتجاه المعاكس.

كانت أولى قضايا روزفلت ضد شركة نورث للأوراق المالية في عام 1902 مناراً للجدال العميق. ولكن قرار تفكيك شركة ستاندرد أويل بعد عشرة أعوام - ولعلها كانت الشركة الأعظم قوة في تاريخ العالم حتى ذلك الوقت - كان في نظر الرأي العام قراراً معقولاً تماماً. ولقد تمت عملية تفكيك شركة ستاندرد أويل على غرار الأسلوب الأميركي العظيم: حيث تم تفكيك الشركة إلى أكثر من ثلاثين قطعة، وكان أداء حاملي الأسهم جيداً للغاية، والتفتت عائلة روكفلر إلى إعادة تأهيل نفسها في أعين الرأي العام الأميركي.

ولكن لماذا لا تستخدم أدوات مكافحة الاحتكار هذه ضد بنوك اليوم العملاقة، والتي أصبحت تمتلك ما يكفي من القوة للتأثير على التشريعات والتنظيمات لصالحها، في حين تتلقى عمليات الإنقاذ السخية الممولة بأموال دافعي الضرائب؟

الإجابة هي أن هذا النوع من القوة التي تمتلكها المصارف الضخمة اليوم يختلف تماماً عما تخله واضعو قانون شيرمان - أو هؤلاء الناس الذين عملوا على صياغة تطبيقاته في السنوات الأولى من القرن العشرين. ذلك أن المصارف لا تملك قوة تسعير الاحتكارات بالمعنى التقليدي، فضلاً عن ذلك فإن الشركات الخاصة ومكنتها من العمل على النحو الذي ألحق الضرر بالسوق الأوسع نطاقاً - والمجتمع. ولم يتمكن قانون شيرمان ذاته من تغيير هذا الوضع بين عشية وضحاها.

وتغير هذا الوضع بين عشية وضحاها.

الإصلاح المالي بالولايات المتحدة ليس ضماناً لعدم وقوع أزمات جديدة



منذ قرابة عامين من اندلاع الأزمة المالية التي اغرقت الاقتصاد الأمريكي والعالي في أسوأ كساد تشهده البلاد منذ ما يزيد على 70 عاماً. صادق الكونغرس الأمريكي أخيراً على مشروع قانون يتضمن إصلاحات مالية شاملة، وعلى الرغم من احتمال الماراثون التشريعي، يرى ساسة وإعلاميون وباحثون أن مشروع القانون ما زال معيباً ولا يوفر ضماناً لمنع وقوع أزمات أخرى.

تشريع للتسوية:

بعدما تم تمرير مشروع القانون في مجلس الشيوخ الأمريكي عقب أسبوعين من تمريره بمجلس النواب، المقرر إحالته إلى مكتب الرئيس باراك أوباما للتوقيع عليه. وفي هذا الصدد قال أوباما "أنني على وشك التوقيع على إصلاح في وول ستريت ليصبح قانوناً لحماية العملاء ووضع أسس نظام مالي أقوى وأكثر أماناً يعتبر جديداً وابتكارياً وقادراً على التنافس وائل إثارة للذعر والانهيار". ويعتبر التشريع، الذي وصفه وزير الخزانة تيموثي غينتر بأنه "ذو انياب"، تسوية لصراع مصالح، ومشروع القانون، الذي جاء في 2300 صفحة ويعتبر المحاولة الأكثر طموحاً لإعادة صياغة اللوائح المالية الأمريكية في عقود، يهدف إلى قمع تصرفات وول ستريت الخطيرة التي يلقي اللوم عليها في الانكماش المالي العالمي في عام 2008. كما يرمي مشروع القانون إلى حل مشكلة الخطر النظامي المتمثل في "وجود مؤسسات كبيرة لدرجة حول دون السماح بسقوطها". وإيضاً إقامة جهاز لحماية المستهلكين.

وتبقى الشكوك:

قالت صحيفة (وول ستريت جورنال) في مقال نشرته يوم أن مشروع القانون انتصار للمنظمين، لكنه يترك بعض الشكوك في المستقبل. وذكر المقال أن التشريع المكون من 390 الف كلمة مصفلة لا يقدم أي علاج سريع وبدلاً من ذلك يضع وصفات للمنظمين للعمل على أساسها، وفي كثير من الحالات، لن يتم الشعور بتأثيره الحقيقي لسنوات. حتى أن دود، الراعي الرئيسي للتشريع، أقر بأنه يجب إقناع الرأي العام حتى يعتقد أن مشروع القانون يعمل لصالحه.

وقال "حصلنا على نافذة ترويجية لشرح ما فعلناه بالضبط، وللخروج والتحدث عن ذلك، ليس فقط في سياق سياسي ولكن أيضاً حول قيمته". وفي رسالة مفتوحة قالت غرفة التجارة الأمريكية، وهي منظمة أعمال مؤثرة وأكبر جماعة ضغط في القطاع المالي، قالت "أن الشكوك عدو للنمو والاستثمار وخلق فرص العمل".

وانتقدت الكونغرس والحكومة لما وصفته بحقن "شكوك هائلة في صنع القرار الاقتصادي والتخطيط للأعمال التجارية". ويشكك عدد من الاقتصاديين فيما إذا كان مشروع القانون قادراً على منع تكرار الأزمة الأخيرة. وقال راغورام راجان، وهو كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي والاستاذ بجامعة شيكاغو، أنه (مشروع القانون) لن يمنع وقوع أزمات في المستقبل، مطلقاً. وأضاف أن تكرار الخطأ من "الطبيعة البشرية" واعترف دود بالمشكلة، قائلاً "أنه ليس مشروع القانون الممتاز، وسوف أكون أول من يعترف بهذا.. وسوف خُدد أزمة اقتصادية قادمة ما إذا كانت أحكام هذا القانون ستوفر فعلاً لهذا الجيل أو الجيل القادم من المنظمين الأدوات اللازمة لتقليل آثار تلك الأزمة".

مصارف عدة قد تفشل بالاختبار

منهج موحد للاختبار

ويقول عضو مؤسسة بروغل البحثية في بروكسل نيكولاس فيرون إن الاختبارات ستكون ناجحة فقط إذا تم إجراؤها على أساس سيناريو واحد ومنهج واحد. ويؤكد المسؤولون الأوروبيون أن نتائج الاختبارات لن تختلف كثيراً عن الاختبارات الدورية التي جرى للبنوك.

وقال محافظ المصرف المركزي الفرنسي كريستيان نوبار في وقت سابق من هذا الشهر "إنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن نتائج اختبارات المصارف الفرنسية ستكون مختلفة عن الاختبارات المنتظمة التي يجريها والتي اجتازتها بنجاح". وقال محافظ المصرف المركزي الإيرلندي باتريك هونوهان في الشهر الماضي إن بلاده سبقت غيرها في هذا المجال وقامت باختبارات مصرفية أكثر صرامة من الأوروبية.

ومن المتوقع أن تساعد الحكومات الأوروبية في دعم القطاع المصرفي من حزمة المساعدات التي وافقت عليها في أيار الماضي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وقوامها 750 مليار يورو (نحو تريليون دولار). لكن سيتم استخدام هذه الأموال فقط إذا فشلت المصارف في زيادة رأسمالها بنفسها من السوق. وإذا لم تستطع الحكومات القيام بذلك بصورة منفردة

إفراض الشركات والمستهلكين والمساهمة في النمو الاقتصادي.

وفي دراسة نشرت مؤخراً قال مصرف نومورا الياباني إن 16 مصرفاً أوروبياً قد ترسب في الاختبارات وستحتاج إلى المزيد من رؤوس الأموال. وتشمل هذه عدة بنوك في اليونان وإيطاليا إضافة إلى مصرف دويتشه بوست. لكن مصرف القرض السويسري قال إن مصرفين فقط سيحتاجان إلى زيادة رأس المال.

غير أن تقديرات نومورا والقرض السويسري شملت بصورة مفصلة المصارف الحكومية فقط واستثنت مصارفاً خاصة متداعية، وتوقع القرض السويسري أن يحتاج قطاع المصارف الحكومي في أوروبا إلى زيادة رأس ماله بمقدار 90 مليار دولار. يشار إلى أن العديد من المصارف الحكومية وأخرى مرتبطة بها في أوروبا متورطة في استثمارات في المشتقات بسوق العقارات بالولايات المتحدة أو في الأصول المتعثر.

وحتى قبل معرفة نتائج الاختبارات فإن هناك ضغوطاً على الحكومتين الإسبانية والألمانية لتطهير بنوك القطاع العام، لكن من غير الواضح أن يسمح لمثل هذه المصارف بالفشل في الاختبارات.

ويقول محللون إن الدول المختلفة ستلجأ إلى وسائل مختلفة لإجراء الاختبارات، وهو ما يزيد الأمر غموضاً.

يتوقع أن تنشر لجنة مراقبي المصارف الأوروبية قريباً معلومات عن نتائج اختبارات التحمل التي أجرتها على المصارف.

لكن تصريحات المسؤولين في الدول الأوروبية بأن المصارف ستجتاز الاختبارات، لم تستطع إقناع المحللين والاقتصاديين بذلك.

وتهدف الاختبارات التي أجريت على 91 مصرفاً إلى التأكد بما إذا كان لديها ما يكفي من رأس المال لتحمل خسائر ضمن عدة سيناريوهات، بما في ذلك تدهور الاقتصاد الأوروبي أو جدد مشكلات الديون السيادية.

وتشمل الاختبارات أكبر بنوك الاتحاد الأوروبي مثل إنتش.أس.بي.سي وباركليز ودويتشه بوست وكوميرس وسوسايتي جنرال وباريبا.

استعادة الثقة

وقالت صحيفة نيويورك تايمز إن مثل هذه الاختبارات أجرتها الولايات المتحدة في العام الماضي ويعود لها الفضل في استعادة القطاع للثقة، مضيفة أنه إذا كانت الاختبارات حقيقية فإنها ستستطيع فصل المصارف الضعيفة عن القوية.

وستعزز الاختبارات رغبة المصارف في إفراض بعضها بعضاً، كما أن المصارف القوية ستتمكن من إصدار السندات لجمع رأس المال وبالتالي

"بنك أوف أميركا ميريل لينش": توقعات تردي حالة الاقتصاد العالمي خلال سنة

أظهرت نتائج الاستبيان الشهري لـ "بنك أوف أميركا ميريل لينش" لآراء مديري صناديق الاستثمار عن شهر تموز الجاري، عودة توقعات الانخفاض في مؤشر لاداء الاستثماري على مستوى الاقتصاد العالمي وأرباح الشركات، وأظهرت النتائج أن 12 في المئة من المشاركين في الاستبيان توقعوا تردي حالة الاقتصاد العالمي خلال فترة الشهور الـ12 المقبلة، وهذه أول توقعات سلبية منذ شهر شباط 2009.

وتوقع 4 في المئة من المشاركين في الاستبيان أن تسوء حالة أرباح الشركات في السنة المقبلة، وهذه أيضاً أول توقعات سلبية خلال أكثر من عام، وتُقارن تلك التوقعات مع توقعات 28 في المئة من المشاركين في الشهر الماضي الذين توقعوا تحسن الأرباح، وقال 1 في المئة منهم إن الهوامش الربحية ستتحسن في العام المقبل، مقارنة بـ31 في المئة توقعوا تحسن الهوامش الربحية في أيار الماضي.

وانخفضت شهية المخاطرة بين أوساط المستثمرين الذين حولوا نحو الحصة النقدية وخفض الانكشاف تجاه الأسهم الدورية، وتمثل الحصة النقدية حالياً 4,4 في المئة من معدل الاستثمارات، مرتفعة بنسبة 1,4 في المئة مقارنة بشهر أيار، وقال 39 في المئة من المشاركين في الاستبيان إنهم يقبلون مخاطر أقل من العادة وهذه نسبة أكثر مرتين من النسبة المسجلة في أيار.